

Distr.: General  
18 October 2010  
Arabic  
Original: English



## التقرير المرحلي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

### أولا - مقدمة

١ - بموجب القرار ١٩٣٣ (٢٠١٠)، مدد مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وطلب إلى أن أبلغه بنشر قائمة الناخبين النهائية في كوت ديفوار وبأن أقدم تقرير منتصف مدة في موعد أقصاه ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويركز هذا التقرير على التطورات المتصلة بإعداد قائمة الناخبين النهائية وتصديق ممثلي الخاص عليها، التي طرأت منذ صدور تقرير الرابح والعشرين بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/245) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠.

### ثانيا - إعداد قائمة الناخبين النهائية

٢ - في تقريره الأخير، أشرت إلى أن العملية الانتخابية توقفت بشكل مفاجئ في كانون الثاني/يناير من هذا العام إثر الإبلاغ عن وجود قائمة ناخبين موازية أدرجت فيها أسماء ٤٢٩ ٠٠٠ شخص أعدها الرئيس السابق للجنة الانتخابية المستقلة، وأثارت مزاعم بوجود تحايل. وقبل ذلك، أفضت عمليتا تسجيل الناخبين وتحديد هوياتهم، اللتين أنجزتا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، إلى إعداد قائمة ناخبين مؤقتة تضم ٣٩٢ ٢٧٧ ٥ شخصا أكد متعهدو الخدمات التقنية صحة بياناتهم (يُشار إليها عادة باسم "القائمة البيضاء"). وإضافة إلى ذلك، كانت هناك قائمة تضم ٩٨٥ ٠٠٣ ١ شخصا لا يزال يتعين التأكد من صحة بياناتهم (يُشار إليها عادة باسم "القائمة الرمادية"). واتفق الرئيس لوران غباغبو، ورئيس الوزراء غيوم سورو، على أن يواصل رئيس الوزراء التشاور مع جميع أصحاب المصلحة لإيجاد سبل للخروج من المأزق المتعلق بقائمة الناخبين. وظلت العملية الانتخابية متعثرة، إذ جرت بعد ذلك مناقشات مطوّلة بين الأطراف الإيفوارية والمؤسسات المعنية بشأن كيفية معالجة ادعاءات الاحتيال واستئناف عملية الطعون المتوقفة فيما يتعلق بقائمة الناخبين المؤقتة.



## عملية الطعون

٣ - أسفرت الجهود التي بُذلت تحت إشراف رئيس الوزراء للخروج من المأزق المتعلق بقائمة الناخبين عن التوصل إلى اتفاق بين الأطراف الإيفوارية في ٢٦ نيسان/أبريل لاستئناف العملية الانتخابية ومواصلة عملية الطعون بشأن "القائمة الرمادية" في ١٧ أيار/مايو. وكما سبقت الإشارة إليه في تقرير السابقي، أفضت عمليتا تسجيل الناخبين وتحديد هوياتهم إلى إعداد قائمة ناخبين مؤقتة تضم حوالي ٥,٣ ملايين شخص. وفي غضون ذلك، أجرى الرئيس غباغبو، خلال شهر أيار/مايو، مناقشات مباشرة مع الرئيس السابق، هنري كونان بدبي، وهو أيضا رئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، ورئيس الوزراء السابق، الحسن درامان واتارا، وهو أيضا رئيس حزب تجمع الجمهوريين، أفضت إلى اتخاذ قرار بإلغاء المظاهرات على نطاق البلد بأسره التي كان تحالف المعارضة المعروف باسم تجمع أنصار هوفيت من أجل الديمقراطية والسلام يعتزم تنظيمها في وقت سابق احتجاجا على توقف العملية الانتخابية.

٤ - وأُنجزت في ١٥ حزيران/يونيه عملية الطعون، التي قامت بها لجان الطعون التي أنشئت في اللجان الانتخابية المحلية البالغ عددها ٤١٥، والتي تضم أعضاء الهيئات الوطنية لتحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، بما في ذلك المكتب الوطني لتحديد الهوية، والمعهد الوطني للإحصاءات، واللجنة الوطنية للإشراف على عملية تحديد الهوية. وخلصت العملية إلى أن ما مجموعه ٤٩٦ ٧٣٨ شخصا من الأشخاص المدرجين في "القائمة الرمادية" مؤهلون للإدراج في قائمة الناخبين النهائية. وفي وقت لاحق، أضافت اللجنة الانتخابية المستقلة أسماء هؤلاء الأشخاص الذين تم التأكد من هويتهم إلى "القائمة البيضاء"، مما أدى إلى ارتفاع عدد الناخبين المسجلين في تلك القائمة من ٣٩٢ ٢٧٧ ٥ إلى ١٨٤ ٧٧٥ ٥ ناخبا.

٥ - وخضعت "القائمة البيضاء" الموسعة التي تضم ١٨٤ ٧٧٥ ٥ ناخبا في وقت لاحق لعملية طعون أخرى، بدأت في ٢٠ تموز/يوليه، عقب قيام اللجنة الانتخابية المستقلة بنشر "القائمة البيضاء" في اللجان الانتخابية المحلية البالغ عددها ٤١٥ لجنة، وذلك بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وظلت نسبة المشاركة متدنية خلال جميع مراحل العملية، التي انتهت في الفترة بين ٤ و ٨ آب/أغسطس. وتلقت اللجان الانتخابية المحلية ما مجموعه ٦٨ ٧٥١ التماسا، طُلب في ٢٩٣ ٣٠ منها شطب أسماء أفراد من القائمة على أساس أنها سُجلت بأساليب احتيالية. وبدأ النظر في هذه القضايا في المحاكم في ٩ آب/أغسطس في مختلف أنحاء البلد.

٦ - وأدت المزاغم بأن بعض أعضاء الجبهة الشعبية الإيفوارية قدّموا طلبات لشطب أسماء أعداد كبيرة من الأشخاص من القائمة إلى اندلاع احتجاجات في بعض المناطق. وفي مدن ديفو ومان وسان - بيدرو، تعطلت جلسات المحاكم عقب حدوث اشتباكات بين أعضاء حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم ومجموعات شبابية معارضة. كما أدت الخلافات بشأن الإجراءات إلى تعليق جلسات المحاكم في بعض المناطق. ووفقا للتشريعات ذات الصلة، يلزم أن تستعرض اللجان الانتخابية المحلية جميع الالتماسات قبل أن تنظر فيها المحاكم. إلا أن بعض القضاة حكموا في بعض القضايا التي عُرضت عليهم مباشرة بعد تقديمها من الشاكين. وقررت اللجنة الانتخابية المستقلة أن الالتماسات التي لم يجر تقديمها أو معالجتها حسب الإجراءات المعمول بها لا يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار.

٧ - وانتهت عملية الطعون وجلسات المحاكم في ٢٦ آب/أغسطس، وإن استمرت بعض جلسات المحاكم في مان وساساندرافا حتى ٣١ آب/أغسطس. وفي ٢٨ آب/أغسطس، أصدر ميسر عملية السلام الإيفوارية، الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، بياناً رحب فيه بانتهاء عملية الطعون.

### عملية التحقق

٨ - بالتوازي مع عملية الطعون وجلسات المحاكم، واستجابة للشواغل لإزاء عمليات الغش التي أعرب عنها الحزب الحاكم في وقت سابق، اتفقت الأحزاب الإيفوارية في ٧ حزيران/يونيه على التحقق من هوية ٣٥٦ ٧٩٢ ١ شخصاً ممن ترد أسمائهم في "القائمة البيضاء"، والذين تم التأكد من هويتهم مبدئياً عن طريق سجلات تثبت تسلسل نسبهم. وانطلقت تلك العملية، التي قادها مكتب رئيس الوزراء، في ٢١ حزيران/يونيه وتضمنت مرحلة تحقق إلكتروني ومرحلة تحقق يدوي.

٩ - وتم التحقق من عدد قليل فقط من الحالات خلال المرحلة الإلكترونية. وفي ٢ تموز/يوليه، توقفت العملية بسبب تباين وجهات النظر إزاء عدد الأشخاص الذين ينبغي التحقق من هويتهم خلال المرحلة الثانية وأساليب العمل المتبعة في التحقق اليدوي. وبعد التوصل إلى اتفاق بين الأحزاب بشأن الإجراءات، اضطلع بالمرحلة اليدوية من عملية التحقق خلال الفترة بين ٢٠ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس.

١٠ - ونوقشت عملية التحقق مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومع متعهدي الخدمات التقنية في ٢ أيلول/سبتمبر، وأجرى رئيس الوزراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الإيفواريين بشأن نتائجها. وعقب الاجتماع الذي عُقد بين الرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء سورو، وزعمي المعارضة، السيد بديي والسيد واتارا، في ٦ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس

الوزراء أنه سيجري رفع أسماء حوالي ٥٥.٠٠٠ شخص بصورة مؤقتة من قائمة الناخبين المؤقتة نتيجة لعملية التحقق. وشمل ذلك العدد الأفراد الذين تعذر العثور على سجلاتهم المدنية، وكذلك الأشخاص الذين كانت المعلومات المدرجة بشأنهم في استمارة تسجيل الناخبين غير مطابقة للبيانات الخاصة بهم الواردة في السجل المدني. وتم الاتفاق أيضا على حل تلك المسائل بعد الانتخابات.

### الجدول الزمني للانتخابات

١١ - في ٥ آب/أغسطس، وبعد المناقشات التي أجراها مجلس الوزراء وبناء على اقتراح من اللجنة الانتخابية المستقلة، أعلن رئيس الوزراء سورو أن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ستجري في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتم توقيع مرسوم رئاسي بهذا الشأن في اليوم نفسه. وفي ٢٥ آب/أغسطس، نشر رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة الجدول الزمني التالي للانتخابات: في ٣٠ أيلول/سبتمبر، ستُنشر قائمة الناخبين النهائية إلكترونياً؛ وستوزع بطاقات الانتخاب من ١٠ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر؛ وستجري الحملة الانتخابية من ١٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأشارت اللجنة الانتخابية أيضا إلى أنها ستعلن النتائج المؤقتة للجولة الأولى في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وسيعقب ذلك في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر تأكيد النتائج النهائية للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية من قبل المجلس الدستوري. ويتوخى الجدول الزمني الذي نشرته اللجنة الانتخابية أيضا إمكانية إجراء جولة ثانية للانتخابات الرئاسية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

### إعداد قائمة الناخبين النهائية

١٢ - بُعيد الاجتماع الذي عُقد في ٦ أيلول/سبتمبر، والذي تمت الإشارة له في الفقرة ١٠ أعلاه، أعلن رئيس الوزراء سورو، في حضور الرئيس غباغبو والرئيس السابق بديي، ورئيس الوزراء السابق واتارا، أنه تم التوصل إلى اتفاق بين جميع الأطراف بشأن قائمة الناخبين النهائية. وذكر أيضا أن اللجنة الانتخابية المستقلة ستعد القائمة قريبا وأن الرئيس غباغبو سيوقع المراسيم الرئاسية ذات الصلة بها.

١٣ - ووقع الرئيس غباغبو مرسوما رئاسيا في ٩ أيلول/سبتمبر، يجيز إصدار بطاقات هوية وطنية للمواطنين الإيفواريين البالغ عددهم ٧٢٠ ٧٢٥ ٥ الذين ترد أسماءهم في قائمة الناخبين النهائية. وقدمت الشركة الخاصة ساغم (Sagem)، التي توفر الخدمات التقنية، النسخة الإلكترونية من قائمة الناخبين النهائية إلى مكتب رئيس الوزراء في ١١ أيلول/سبتمبر، وسُلّمت القائمة في اليوم نفسه للجنة الانتخابية المستقلة.

١٤ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، عُقد في واغادوغو الاجتماع السابع للإطار الاستشاري الدائم، برعاية الميسر، الرئيس كومباوري. وحضر الاجتماع الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو وزعيما حزبي المعارضة السيدان بدبي وواتارا. وفي بلاغ صدر عقب الاجتماع، رحّب أعضاء الإطار الاستشاري الدائم بتصديق اللجنة الانتخابية المستقلة على قائمة الناخبين النهائية، وبتوقيع الرئيس غباغبو مرسوماً يبيّن توزيع بطاقات الهوية الوطنية على الأشخاص البالغ عددهم ٧٢٠ ٧٢٥ ٥ الذين تردّ أسمائهم في قائمة الناخبين النهائية. وأفاد الإطار الاستشاري الدائم أيضاً بأن الأشخاص البالغ عددهم ٥٥ ٠٠٠ الذين تعذّر التحقق من هويتهم لأسباب فنية، ينبغي أن يُمنحوا فرصة لعرض حالاتهم على الهيئة التقنية المخصصة التي ستُنشأ بعد الانتخابات. وعلاوة على ذلك، دعا أعضاء الإطار الاستشاري الدائم أصحاب المصلحة إلى إنجاز المهام المتبقية في العملية الانتخابية بهدف إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ووافقوا على عقد اجتماع بعد ذلك لتقييم التقدم المحرز في عملية السلام الإيفوارية.

١٥ - كما نظر أعضاء الإطار الاستشاري الدائم في المسائل المتصلة بإعادة توحيد كوت ديفوار خلال اجتماعهم المعقود في ٢١ أيلول/سبتمبر في واغادوغو. ولاحظ أعضاء الإطار الاستشاري الدائم بارتياح التقدم المحرز على صعيد إعادة توحيد البلد، بما في ذلك العمليات الهادفة لتجميع عناصر القوات الجديدة البالغ عددهم ٥ ٠٠٠ فرد الذين تم تعيينهم للانضمام إلى الجيش الجديد في كوروغو وسيغويلا وبواكي ومان. كما أشادوا بالتقدم المحرز في إعادة بسط سلطة الدولة، بما في ذلك نشر موظفي الجمارك في بوغو وأوانغولودوغو وفيركيسيدوغو وكوروغو وبواكي ومان، وحثوا الأطراف الإيفوارية على إتمام المهام المنصوص عليها في الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي. وفي وقت سابق، في ٢٨ آب/أغسطس، أشار الميسر بارتياح إلى الجهود الجارية لتنفيذ المهام المتبقية المنصوص عليها في الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي.

### ثالثاً - التصديق على قائمة الناخبين النهائية

١٦ - تمشياً مع الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٨٢٦ (٢٠٠٨)، قام ممثلي الخاص في ٢٤ أيلول/سبتمبر بالتصديق على قائمة الناخبين النهائية. واستند التصديق إلى "إطار يشمل خمسة معايير للتصديق" كان قد أعدّه، مشار إليه في الفقرة ٣٢ من تقرير المرحلي السادس عشر عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2008/250). ويحدد الإطار معايير قياسية عامة من شأنها تمكين ممثلي الخاص من تقييم مدى: (أ) توافر بيئة آمنة خلال الفترة المفضية إلى الانتخابات بما يسمح بمشاركة جميع السكان والمرشحين في العملية؛ (ب) شمولية

العملية الانتخابية؛ (ج) تكافؤ الفرص المتاحة لجميع المرشحين من أجل الوصول إلى وسائط الإعلام الخاضعة لرقابة الدولة وحياد هذه الوسائط الإعلامية؛ (د) موثوقية قائمة الناخبين وتقبّل الأطراف لها؛ (هـ) تحديد نتائج الانتخابات من خلال عملية شفافة لفرز الأصوات وما إذا كانت جميع الأطراف تقبلها أو تطعن فيها سلمياً بواسطة القنوات المناسبة.

١٧ - وركز التصديق على قائمة الناخبين النهائية على ست خطوات رئيسية تمتد لأكثر من خمس سنوات، شملت عمليات المحاكم المتنقلة، وإعادة تشكيل سجلات الأحوال المدنية، وتحديد هوية السكان، وعملية تسجيل الناخبين، ووضع قائمة الناخبين المؤقتة، وعملية الطعون. وفي نهاية كل خطوة من تلك الخطوات بنجاح، كان ممثلي الخاص يصدق على كل خطوة "ضمنياً" من خلال مؤتمر صحفي يقيم فيه إيجابياً العمل المنجز.

١٨ - وخلال العملية التي أفضت إلى وضع قائمة الناخبين النهائية، قام ممثلي الخاص برصد المشاورات التي جرت بين الأطراف عن كثب، ودراسة وتحليل الإجراءات المتفق عليها، وتابع عن كثب تنفيذ هذه الإجراءات، وأعطى الأولوية للتشاور والحوار مع جميع المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المسؤولين عن إدارة العملية الانتخابية. بما في ذلك الجهات السياسية الفاعلة، والشركاء الدوليين. واستند التصديق الرسمي على قائمة الناخبين النهائية إلى مشاورات أجريت مع تلك الأطراف صاحبة المصلحة.

١٩ - وقام ممثلي الخاص بقياس التقدم المحرز إزاء مؤشرين رئيسيين هما: السلام والشمولية. فبعد إجراء تحليل وتقييم شاملين لقائمة الناخبين النهائية، توصل إلى استنتاج مفاده أن هذه القائمة سليمة ومتوازنة وذات مصداقية. وذكر أنه على الرغم من التحديات المتعددة والتأخيرات، فقد أجريت العملية الانتخابية حتى الآن في أجواء يمكن وصفها بأنها سلمية ومستقرة، وأن الإجراءات التي تم اعتمادها وتنفيذها في جميع مراحل العملية أتاحت للناخبين فرصة كافية لتسجيل أسمائهم لكي ينتخبوا. كما أشار في بيانه الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى أن أصحاب المصلحة في كوت ديفوار قد يسّروا دوره في التصديق خلال جميع مراحل العملية. وكانت طريقتهم التوافقية في صنع القرار، برغم طول مدتها في معظم الأحيان، عاملاً فعالاً في كفالة توفير بيئة سلمية للعملية الانتخابية، فضلاً عن شموليتها.

٢٠ - وفي بيان صدر في اليوم نفسه، رحبت بالتقدم الكبير المحرز في العملية الانتخابية وهنأت الزعماء السياسيين في كوت ديفوار والميسر على هذا الإنجاز الهام. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أطلع ممثلي الخاص مجلس الأمن على التقدم المحرز في العملية الانتخابية، ولا سيما قائمة الناخبين النهائية وتصديقه عليها.

٢١ - وعقب إنشاء قائمة الناخبين النهائية والتصديق عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وضعت اللجنة الانتخابية المستقلة، بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، خطة لمعالجة المهام المتبقية المفضية إلى الانتخابات، شملت توزيع ١١ ٦٥٨ ٧١٩ بطاقة هوية وانتخاب، ووضع الخريطة الانتخابية لـ ١٠ ١٧٩ موقع اقتراع، و ٢٠ ٠٧٣ مركز اقتراع، وتحديد وتعيين وتدريب ٦٦ ٠٠٠ من موظفي الاقتراع، وتنسيق مراقبي الانتخابات، ونقل المواد الانتخابية، وإنشاء مركز لفرز النتائج، وتوفير الأمن للانتخابات. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أشارت اللجنة الانتخابية المستقلة إلى أن بطاقات الهوية والانتخاب ستكون جاهزة للتوزيع اعتباراً من ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وقدم متعهدو الخدمات التقنية بطاقات الهوية والانتخاب إلى رئيس الوزراء في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

#### رابعاً - توفير الأمن للعملية الانتخابية

٢٢ - لا تزال القدرة المحدودة لمركز القيادة المتكاملة، المسؤول عن توفير الأمن خلال عملية الانتخابات، مسألة تثير القلق. وكما هو مبين في تقريره السابق، لا تزال قوات الأمن الإيفوارية غير قادرة على نشر المجموعة الكاملة من الأفراد البالغ عددهم ٨ ٠٠٠ المتفقد عليهم كوحدات مختلطة لمركز القيادة المتكاملة، التي تفتقر أيضاً إلى ما يلزم من قدرات ووسائل لتوفير بيئة آمنة للانتخابات على نحو فعال. ونظراً لافتقار قدرة مركز القيادة المتكاملة إلى القدرات اللازمة، سيكون من الضروري الاعتماد على جميع القوى المتاحة في كوت ديفوار لتوفير الأمن لعملية الانتخابات.

٢٣ - وستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مساعدة السلطات الإيفوارية في الحفاظ على بيئة آمنة لإتمام عملية السلام، ولا سيما خلال العملية الانتخابية الحساسة. وتمشيا مع التوصية التي قدمتها في وقت سابق التي تدعو إلى تعزيز عملية كوت ديفوار لفترة محدودة قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، طلبت من مجلس الأمن في رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر (S/2010/485) أن يأذن بنشر عدد إضافي يصل إلى ٥٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بصورة مؤقتة، عن طريق زيادة العناصر التشغيلية لوحدات الشرطة المشكلة القائمة، وسريتين إضافيتين من المشاة لتعزيز الترتيبات اللازمة لتأمين الانتخابات في كوت ديفوار، لفترة تصل إلى ستة أشهر. وإني ممتن لموافقة مجلس الأمن على توصياتي، كما وردت في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر (S/2010/486)، وفي القرار ١٩٤٢ (٢٠١٠). وقد تم نشر الأفراد الإضافيين البالغ مجموع عددهم ٥٠٠ فرداً بالكامل في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

## خامسا - ملاحظات

٢٤ - يُعد وضع قائمة الناخبين النهائية إنجازا هاما في عملية السلام في كوت ديفوار. فهي لا تجعل إجراء الانتخابات أمرا ممكناً فحسب، بل تتيح كذلك للملايين من الإيفواريين إمكانية الحصول على بطاقات هوية، وبذلك تتم معالجة مسألة تحديد الهوية، التي تقع في لب الأزمة الإيفوارية. وأود أن أهنئ القادة السياسيين الإيفواريين والميسر على هذا الإنجاز الهام، وأن أثني على شعب كوت ديفوار لتحليه بالصبر.

٢٥ - وأضحى من الضروري الآن أن تكفل الأطراف والمؤسسات الوطنية إجراء هذه الانتخابات في موعدها المقرر. وفي حين لا يمكن الاستهانة بالتحديات المتمثلة في إكمال العمليات التقنية الماثلة، فلنني على قناعة بأنه من الممكن التغلب عليها من خلال مشاركة أصحاب المصلحة في كوت ديفوار بشكل استباقي بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي. لذلك فلنني أدعو الأطراف والمؤسسات الوطنية إلى الحفاظ على الزخم واستكمال المهام المتبقية في حينها للوفاء بموعد الانتخابات.

٢٦ - إن المناخ السياسي والأمني الإيجابي والهادئ الذي نجم عن اتفاق واغادوغو السياسي وروح التراضي والتوافق التي سادت كوت ديفوار حتى الآن أمران مشجعان ويشيران بالخير للانتخابات. لذلك فلنني أحث مرة أخرى الأحزاب السياسية والمرشحين على الالتزام التام بمدونة قواعد السلوك في الانتخابات، التي وقّعوا عليها في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في أبيدجان تحت رعايتي. وكما جرى عليه الحال حتى الآن، سيواصل ممثلي الخاص متابعة التطورات عن كثب والتشاور الكامل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل الاضطلاع بولاية التصديق التي أنيطت به في جميع مراحل العملية الانتخابية. ذلك أن ولاية التصديق تلك لا تزال تشكل ضمانا هاما.

٢٧ - ويساورني القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن مجموعات وعناصر الميليشيا تهدد بعرقلة العملية الانتخابية. وستتعاون عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع جميع الأطراف ومع مؤسسات الأمن والقانون والنظام الإيفوارية الوطنية من أجل وضع الترتيبات الأمنية اللازمة ومنع المفسدين من تقويض الانتخابات. لقد تحقق الكثير حتى الآن، وينبغي أن يتعاون أصحاب المصلحة جميعا لكفالة إجراء الانتخابات استنادا إلى التقدم المحرز والمساهمة في إقامة سلام دائم في كوت ديفوار.

٢٨ - وأود أن أشيد بميسر عملية السلام في كوت ديفوار، الرئيس كومباوري رئيس بوركينا فاسو، لجهوده الدؤوبة في عملية التيسير والأطراف الإيفوارية للطريقة التوافقية التي اتبعتها في اتخاذ القرارات خلال عملية السلام بأسرها. إن مشاركة الميسر المستمرة وروح

الحوار والتراضي المتواصلة بين الأطراف الإيفوارية سيكونان عاملين حاسمين لضمان إجراء الانتخابات في كوت ديفوار وتعزيز السلام والديمقراطية، ولضمان ألا تصبح كوت ديفوار مصدرا لعدم الاستقرار.

٢٩ - ويسرني أن أشير إلى أن أعضاء الإطار الاستشاري الدائم قد وافقوا على أن يجري بعد الانتخابات استعراض حالات الأشخاص البالغ عددهم ٥٥ ٠٠٠، الذين لم تُدرج أسماؤهم في قائمة الناخبين لأسباب فنية. وأشاطر تماما وجهة نظر أعضاء الإطار الاستشاري الدائم بأن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لمعالجة المهام المتبقية المتعلقة بإعادة توحيد البلد. وهذه عملية مستمرة ستتابعها الحكومة المنتخبة حديثا. وأرحب أيضا بالمبادرة التي تدعو إلى عقد اجتماع بعد الانتخابات لتقييم التقدم المحرز في ذلك الصدد.

٣٠ - وسيقدم تقريرني الدوري المقبل، الذي سيصدر في تشرين الثاني/نوفمبر، تقييما مفصلا للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والقضائية المتعلقة بالخطوات التالية في كوت ديفوار، بما في ذلك الترتيبات التي ستُتخذ لتحديد اتجاه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في المستقبل.

٣١ - ولئن كان من الصعب ومن غير المستصوب استباق نتائج أي عملية انتخابية، فإنه من الحصادفة أن تكون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على استعداد للتصدي لأي تحديات قد تنشأ بعد الجولة الأولى، وكذلك للحاجة إلى إجراء جولة ثانية من التصويت. وإنني أدعو الزعماء السياسيين وشعب كوت ديفوار إلى احترام نتائج الانتخابات، وإلى حل أي مظالم انتخابية عن طريق القنوات المناسبة. وإن الأمم المتحدة والميسر والمجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لمساعدة الأطراف في معالجة أي قضية قد تنشأ خلال العملية الانتخابية، بغية اختتام عملية السلام بنجاح.

٣٢ - وفي الختام، أود أن أهنئ ممثلي الخاص لكوت ديفوار وأفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، نساء ورجالا، على جهودهم الدؤوبة والتزامهم المستمر بدعم عملية السلام. وأخيرا، أود أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإنسانية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلا عن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، لما قدمته من مساهمات هامة في إعادة السلام والاستقرار إلى كوت ديفوار، والتزامها الثابت.